فوق الطاولة

المازوت الأسود «ديليفري»!

المحرر الاقتصادي

لم تعد مشاهد انتشار «بيدونات» المازوت إلى جانبي بعض الطرقات الرئيسية، ملحوظة هذا الموسم الشتائي، كما كان الحال في السنوات السابقة، إلا أن أنشطة «السوق السوداء» للمادة لم تختف، بل على العكس من ذلك!

فالمازوت «الحكومي» المخصص للتدفئة، الذي اختفى مؤخراً، عبر الأقنية الرسمية المعروفة، أصبح متوفراً، ولكن بأسعار مضاعفة، وبأساليب «تسويقية» حديثة، تميّزت بها «السوق السوداء»، وعلى يبدو أنها سبقت الأسواق النظامية في استخدامها للتكنولوجيا الحديثة لتصريف منتجاتها!

وفي آخر صرعة، وصلت إليها سوق المازوت «الأسود»، أصبح بإمكان المواطنين تأمين حاجتهم من المادة بمجرد الاتصال بعملاء معروفين في بعض المناطق، عبر «الواتس آب» أو وسائل التواصل الأخرى، لتحديد الكمية المطلوبة، والاتفاق على سعر «البيدون من سعة ٢٠ لتراً» واصلاً إلى المنزل.

وتتراوح الأسعار بين ٧٥٠٠ و٨٥٠٠ لـ«البيدون» قياساً إلى المساومة على السعر والمسافة والكمية.

هذه الطريقة الجديدة لاحتكار المازوت والتحكم بسعره، أصبحت دارجة في بعض المدن والبلدان السورية، وخاصة في المنطقة الوسطى حيث يقل المازوت بشكل أكبر مما هو عليه في العاصمة، إضافة إلى أن الدارج في مدينة دمشق، التواصل مع سائقي السرافيس لتأمين المازوت بأسعار مضاعفة.

في مدينة سلمية، على سبيل المثال، تنتشر ظاهرة سوق المازوت السوداء «الذكية» بشكل كبير، إذ هناك أشخاص معروفة أرقامهم، بين الناس، يقومون بتأمين الكمية المطلوبة، وإيصالها إلى صاحب الطلبية، خلال وقت قياسي، وبسعر قد يصل إلى ٨٥٠٠ ليرة لـ«البيدون»، وقد لا نستغرب قريباً تخصيص صفحات «فيسبوك» خاصة بتأمين المازوت بالسعر «الأسود»!

أما فيما يخص أعضاء الحكومة في الموضوع، فنسأل: كيف يصل المازوت إلى السوق السوداء؟

هل لديكم حلول ذكية... مثلما لتجار السوداء وسائل «إبداعية» بالتحايل؟

قرار إيقاف توزيع مادة المازوت للتدفئة مؤقت

«النفط»: وصول ناقلة بـ١٣ مليون لتر بنزين.. وناقلات أخرى على الطريق

علي محمود سليمان

كشفت عدة مصادر مسؤولة في قطاع النفط لـ«الوطن» عن وصول ناقلة محملة بمادة البنزين إلى المصب في ميناء بانياس، أن الناقلة محملة بحوالى ١٠ آلاف طن من البنزين أي ما يعادل نحو ١٣ مليون لتر بنزين، حيث بدأت عمليات التفريغ وستبدأ عمليات النقل إلى محطات الوقود بدءاً من صباح اليوم.

وأوضحت المصادر أن هذه الناقلة هي من ضمن سلسلة نواقل تم التعاقد عليها في وقت سابق وستصل تباعاً في الأيام القادمة، وذلك لإنهاء حالة الاختناق بسبب نقص المادة إلى حدود منخفضة جداً ما تسبب بطوابير طويلة من السيارات المنتظرة على محطات الوقود ولعدة أيام.

ولفت المصادر إلى أن السبب المباشر لحالة الاختناق يعود لتأخر وصول ناقلة كان محدد لها موعداً منذ نحو أسبوع مضى، وتعثر وصولها نتيجة ظروف مرتبطة بأمور خارجة عن إدارة الجهات الحكومية المسؤولة عن التعاقد على المشتقات النفطية.

وأكدت المصادر عدم صحة الإشاعات التي تتحدث عن مشاكل في تسديد القيمة المالية للنواقل، وهي مجرد شائعة لزيادة حالة الاختناق ورفع الأسعار في السوق السوداء، مشدداً على أن كل الشركات الموردة للمشتقات النفطية حصلت على مستحقاتها المادية ولم تتقدم أي شركة بشكوى بهذا الخصوص، حيث بمجرد أن تصل الناقلة وتبدأ عمليات التفريغ يتم تسديد ثمن الكميات المحملة عليها للشركة الموردة للمادة من المشتقات النفطية.

وفيما يتعلق بمادة المازوت كشفت المصادر عن وصول ناقلة محملة بحوالى ٦ آلاف طن من المازوت إلى المصب في ميناء بانياس، وستبدأ عمليات التفريغ على الفور، حيث تعتبر هي أول ناقلة مازوت تصل، بعد آخر ناقلة وصلت من نحو الشهر، بالإضافة إلى قرب وصول ناقلة محملة بالنفط الخام خلال الأيام القادمة، ليصار إلى تكريرها في المصفاة.

وأوضحت المصادر أن قرار إيقاف توزيع مادة المازوت للتدفئة من نحو الأسبوع، هو بشكل مؤقت وذلك حتى يصار إلى تأمين المادة ومن بعدها تعاد عمليات التوزيع وفق الجداول ضمن المحافظات، لافتة إلى أي حال زيادة في الطلب وقلة في العرض في ظل ضعف الرقابة سينتج عنها وجود السوق السوداء لأي مادة كانت وعندما تتوفر المادة فكل هذه لأسباب تنتهي وتزول معها السوق السوداء.

وأشارت المصادر إلى أن القرار الأخير بالسماح للصناعيين باستيراد مادة المازوت كان إيجابياً جداً، ولكن حتى الآن لم يقم أي صناعي بالاستيراد.

«التموين» تواجه أزمة البنزين: توزيع الازدحام على المحطات!

عبد الهادي شباط

كشف مصدر مسؤول في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لـ«الوطن» أن هناك انخفاضاً في عدد طلبات المحروقات المؤمنة لمحطات الوقود في مدينة دمشق وريفها وأن نسبة ما يتم تأمينه من الطلبات اليومية لا يتعدى ٣٥٪ من الطلب الإجمالي الاعتيادي لمحطات دمشق، بينما تنخفض النسبة إلى مادون ذلك في محطات ريف دمشق وهو الأمر الذي يضاعف من حالة الازدحام طلباً للمحروقات بدمشق وخاصة مادة البنزين حيث تتجه معظم المركبات ووسائط النقل العامة والخاصة لتأمين وقودها من دمشق.

مبيناً أن إجمالي الاحتياجات اليومية من مادة البنزين في دمشق وحدها يقترب من مليون ليتر يومياً حيث تتم تغذية محطاتها بقرابة ٤٠-٤٥ طلباً «صهريجاً» يومياً متوسط حمولة الطلب نحو ٢٢ ألف ليتر، إضافة إلى كميات مشابهة كانت تصل يومياً لمحطات دمشق من المازوت، مشيراً إلى أن طلبات مادة البنزين التي تصل خلال هذه الفترة لمحطات دمشق تقترب من ١٥ طلباً يومياً.

وعن وجود ورواج لأنشطة السوق السوداء والإتجار بمادتي البنزين والمازوت خارج محطات الوقود بأسعار مضاعفة، أكد مسؤول في الوزارة أنه لا مخالفات من هذا النوع ضمن محطات الوقود، مؤكداً وجود بنزين مهرب من لبنان هذه الأيام، والصفيحة تباع بأكثر من ١٠ آلاف ليرة سورية، علماً بأن ثمن الصفيحة في لبنان يعادل ١٦ دولاراً أميركياً في أحسن الأحوال، أي بين ٨٢٠٠ و٨٥٠٠ ليرة سورية.

وعن رفع أسعار أجور النقل بنسب ملموسة، ومتباينة، أكد المسؤول توجيه دوريات التموين لتتبع المخالفات.

وعن التدابير التي تنفذها التجارة الداخلية لإدارة نقص المادة في دمشق على اعتبارها جهة مشرفة على التوزيع، بين أنه تم تحديد تغذية كل سيارة بـ٢٥ ليتراً فقط لتوزيع المادة على أكبر قدر ممكن من المركبات، إضافة إلى العمل على تشتيت حالات الازدحام أمام المحطات من خلال توزيع المادة على العديد من المحطات في مناطق مختلفة من دمشق وعدم تركز المادة وتغذيتها لمحطات ومناطق محددة، والعمل على إطالة فترات التوزيع وتناوبها بين المحطات بحيث لا توزع جميع الطلبات المؤمنة للمحطات في وقت واحد والوصول إلى مشهد انعدام المادة في جميع المحطات، بانتظار وصول طلبات اليوم الآخر حيث لا بد من الحفاظ على وجود دائم للمادة في محطات دمشق وأن هناك إشرافاً مباشراً من عناصر حماية المستهلك على استلام المادة وتوزيعها وأن معظم العناصر موجودون في محطات الوقود لأكثر من ١٦ ساعة يومياً وهناك تشديد كبير على شروط استلام المادة والتأكد من وصول جميع الحمولة الخاصة بالمحطة، وتشديد مشابه في عملية توزيع المادة على المركبات والأشخاص حيث يمنع توزيع مادة البنزين على الأفراد ضمن عبوات إلا في حالات استثنائية وكمية محدودة عبارة عن ٣ ليترات تساعد بعض أصحاب المركبات الذين نفذ وقود سياراتهم من الوصول إلى المحطة.

مبيناً أنه يتم توزيع مادة البنزين على محطات الوقود العامة والخاصة ولا يتم استثناء أي محطة عاملة وأن متوسط نصيب المحطات الخاصة يقترب من ١٠ طلبات يومياً بهدف التخفيف من حالة الضغط ومظاهر الازدحام أمام المحطات.

وبالانتقال إلى مادة المازوت بين أنه تم تحديد ٣٠ ليتراً يومياً للسرفيس ونحو ٥٠ ليتراً للسيارات الكبيرة وأنه يتم توزيع مادة المازوت على وسائط النقل العام لتأمين حركة النقل، كما أوضح أن هناك مخزوناً احتياطياً لدى كل محطة لا يسمح التصرف به إلى في الحالات الطارئة وأن هناك العديد من الأولويات في توزيع المحروقات منها تأمين المخابز والأفران يومياً باحتياجاتها من المحرقات كما تم استثناء شاحنات نقل أسطوانات الغاز من الدور أمام المحطات وتأمين احتياجاتها من الوقود لضمان وصول مادة الغاز للمواطنين والمحال والفعاليات الاقتصادية المختلفة وعدم تأخر وصول المادة.

شركة عقارية برأسمال ٥٠ مليار ليرة شراكة بين مؤسسة الإسكان والمصارف الحكومية وشركة خاصة

الوطن

وافق المجلس الأعلى للاستثمار خلال جلسته يوم أمس برئاسة عماد خميس رئيس مجلس الوزراء على تأسيس شركة عقارية وطنية مشتركة بين المؤسسة العامة للإسكان والمصارف العامة وشركة زبيدي وقلعي برأسمال قدره ٥٠ مليار ليرة سورية يتم طرح جزء من أسهمها للاكتتاب العام بهدف دعم النهوض العمراني في سورية.

وتأتي الموافقة على تأسيس هذه الشركة تحت مظلة قانون التطوير العقاري لتكون ذراعاً وطنياً تسهم بشكل فعال بتلبية احتياجات السوق العقارية والمشاركة الفعالة بإعادة الإعمار وفق أسس ومعايير إسكانية وعقارية متطورة وحديثة بحيث تؤمن السكن اللائق وتوفر فرص عمالة وتعمل على تنشيط الدورة الاقتصادية في المرحلة المقبلة.

وفي إطار دعم الحكومة للصناعة وتشجيعها أقر المجلس فتح الباب واسعاً للاستثمار في المناطق الحرة وتمت الموافقة على طلب إحدى الشركات الخاصة بإنشاء معمل لتصنيع أسطوانات الغاز في المنطقة الحرة وتصدير كامل إنتاج هذا المعمل للحفاظ على مؤسسات الصناعة الوطنية.

وطلب رئيس مجلس الوزراء من وزارة الاقتصاد توسيع قائمة إجازات الاستيراد لتنسجم مع توجهات المجلس الأعلى للاستثمار بحيث تتم دراسة القوائم المقدمة من الصناعيين لاستيراد المواد الأولية اللازمة للإنتاج بما يسهم في زيادة الإنتاج ومنع الاحتكار وذلك بناء على طلب هيئة الاستثمار السورية السماح للمشروعات الاستثمارية المشمولة بأحكام قانون الاستثمار استيراد احتياجاتها ومستلزماتها كافة من المواد الأولية اللازمة للإنتاج دون التقيد بالقوائم المحددة للاستيراد.

دعوة لحضور اجتماع الهيئة العامة العادية
للشركة السورية الوطنية للتأمين ش.م.م

يسر مجلس إدارة الشركة السورية الوطنية للتأمين ش.م.م دعوة السادة المساهمين لحضور اجتماع الهيئة العامة العادية والذي سيعقد في تمام الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الخميس الموافق ٢٠١٧/٢/٢٦ في فندق البلوتاور - قاعة أمسية وذلك للبحث في جدول الأعمال الذي يتضمن :

١. سماع تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة للسنة المالية ٢٠١٦ وإعطاء القرار بالمصادقة عليه.
٢. سماع تقرير مدققي حسابات الشركة للسنة المالية ٢٠١٦ وإعطاء القرار بالمصادقة عليه.
٣. مناقشة الحسابات الختامية كما في ٢٠١٦/١٢/٣١ وإعطاء القرار بالمصادقة عليها.
٤. انتخاب مدققي الحسابات للسنة المالية ٢٠١٧ وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
٥. إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية ٢٠١٦.
٦. إقرار تعويضات مجلس الإدارة والموافقة على توزيعها للدورة المالية ٢٠١٦والبحث في تعويضات مجلس الإدارة لعام ٢٠١٧
٧. إقرار مكافآت مجلس الإدارة والموافقة على توزيعها للدورة المالية ٢٠١٦.
٨. تعيين الأرباح التي يجب توزيعها عن عام ٢٠١٦ بناءً على اقتراح مجلس الإدارة وإقرار توزيعها.

وفي حال عدم توفر النصاب في الجلسة المذكورة فسوف تعقد الجلسة الثانية في الساعة الثانية عشرة من نفس اليوم وفي نفس المكان.

التسجيل لحضور الاجتماع :

على السادة الراغبين بحضور الاجتماع أن يقوموا بالتسجيل في :

مقر الشركة بدمشق - الجسر الأبيض - شارع النهر - بناء الشركة السورية الوطنية للتأمين اعتباراً من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الرابعة مساءً من يوم ٢٠١٧/٢/١٢ ولغاية الساعة التاسعة صباحاً من يوم الأحد ٢٠١٧/٢/٢٦ وأن يحضر معه ما يثبت عدد الأسهم التي يحملها بالإضافة إلى إثبات الشخصية ثم ينتقل التسجيل لغاية الساعة ١١ صباحاً موعد انعقاد الهيئة العامة إلى القاعة التي سيعقد فيها الاجتماع .

يجوز التوكيل لحضور الاجتماع وفق الشروط التالية :

- يجوز التوكيل بالإنابة أو بكتاب صادر عن المساهم الموكل أو وكالة رسمية مصدقة.
- لا يجوز أن يزيد عدد الأسهم التي يحملها الوكيل بصفته وكيلاً عن ١٠% من رأسمال الشركة .
- يتم تسجيل كتاب الوكالة لدى أمين سر المجلس لاعتماده .

لمزيد من الاستفسار يرجى الاتصال بالشركة على الرقم ٩٢٤٨ ١١ ٩٦٣+ ، فرعي ٤٢٢ .

مجلس الإدارة

هدية النفط للمواطنين !!

مقترح برفع سعر أسطوانة الغاز المنزلي الفارغة من ٨٨٠٠ ليرة حتى ١٥ ألف ليرة

الوطن

كشف مصدر حكومي مسؤول لـ«الوطن» عن وجود دراسة أمام اللجنة الاقتصادية تتضمن مقترحاً برفع سعر أسطوانة الغاز المنزلي الفارغة من ٨٨٠٠ ليرة إلى حدود ١٥ ألف ليرة سورية أو٢٠ ألف ليرة، وذلك بعد صدور قرار برفع سعر أسطوانة الغاز للاستخدام الصناعي ليصبح سعرها ٣٠ ألف ليرة سورية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح المسؤول الحكومي أن السبب في اقتراح رفع السعر يعود لارتفاع تكاليف التصنيع، حيث وصلت تكلفة أسطوانة الغاز الواحدة إلى نحو ١٥ ألف ليرة سورية، وهي تباع حالياً وفق إيصالات شركة محروقات «سادكوب» بـ٨٨٠٠ ليرة سورية. وفي تفاصيل ما علمت به «الوطن» حول خطط تسليم أسطوانات الغاز، تبين أن الخطة التي وضعت خلال العام ٢٠١٦ كانت تقضي بتسليم ٦٠٠ ألف أسطوانة غاز (منزلي- صناعي) إلى إدارة توزيع الغاز في شركة محروقات «سادكوب»، أي بمعدل ٥٠ ألف أسطوانة شهرياً، ولكن ما تم تسليمه لم يتجاوز ٤٥ ألف أسطوانة غاز خلال العام كله، بمعدل لا يزيد على ٤ آلاف أسطوانة في الشهر، وهي تشمل الأسطوانات الجديدة والتالفة الذي يتم تسليمها من شركة محروقات إلى مؤسسة معامل الدفاع ليتم إصلاحها وإعادة بيعها عبر المراكز.

بينما تتضمن خطة العام الحالي ٢٠١٧ أن يتم تسليم ٨٠٠ ألف أسطوانة غاز (منزلي- صناعي)، سلم منهم ٤٠٠ أسطوانة فقط خلال الشهر الأول.

ويشهد مركز بيع أسطوانات الغاز الفارغة ازدحاماً نتيجة تراكم عدد الإيصالات التي سلمت للمواطنين لشراء أسطوانة غاز فارغة، حيث تم اقتطاع ١٠ آلاف إيصال خلال العام ٢٠١٦، ومنذ بداية العام الحالي ٢٠١٧ وصل عدد الإيصالات التي وزعت للمواطنين إلى أكثر من ٤ آلاف إيصال، وقد أصدر فرع غاز دمشق تعميماً إلى المواطنين الحاملين لإيصالات استلام أسطوانة الغاز المسجلة من رقم ١ وحتى رقم ٤ آلاف للتوجه إلى فرع الغاز ليصار إلى تسليمهم أسطوانات الغاز.

وتقوم شركة محروقات «سادكوب» بتأمين أسطوانات الغاز منها وبيعها للمواطنين، وفي حال وجود نقص يتم استيراد أسطوانات الغاز، وهو ما تم مؤخراً باستيراد ١٠٠ ألف أسطوانة غاز للاستخدام الصناعي من الهند، وذلك بهدف تخفيف الضغط على أسطوانات الغاز المنزلي، حيث تقوم المحلات التجارية والمطاعم والورشات الصناعية بشراء أسطوانة الغاز المنزلي لاستخدامها في أغراض تجارية وصناعية ما يشكل ضغطاً في الطلب عليها.

وكانت وزارة النفط والثروة المعدنية قد قامت خلال العام ٢٠١٥ بتعديل وزن أسطوانات الغاز المعبأة بالغاز المنزلي.

وهنا يتبادر سؤال إن كنا سنشهد قريباً تعديلاً في سعر أسطوانة الغاز المنزلي المعبأة، حيث كان آخر تعديل لسعرها صدر في الشهر السادس من العام ٢٠١٦ حينما أصدر وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك السابق جمال شاهين ثلاثة قرارات بتعديل سعر ليتر البنزين ليصبح ٢٢٥ بدلاً من ١٦٠ ليرة وسعر ليتر المازوت ليصبح ١٨٠ ليرة بدلاً من ١٣٥ ليرة وسعر أسطوانة الغاز المنزلي ليصبح ٢٥٠٠ بدلاً من ١٨٠٠ ليرة.